الصباح الاقتصادية
12
العدد 2957 - السنة العاشرة
الثلاثاء 15 ربيع الآخر 1439 - الموافق 2 يناير 2018
Tuesday 2 January 2018 - No.2957 - 10th Year

أعلى بـ 2.3 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة

«الشال»: 14 مليار دينار... جملة الإيرادات النفطية المتوقعة لمجمل السنة المالية الحالية

- بورصة الكويت حققت ثاني أفضل أداء في الخليج خلال 2017 ورشحت للارتقاء إلى مصاف الأسواق الناشئة

- 595.1 مليون دينار صافي أرباح قطاع البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من 2017

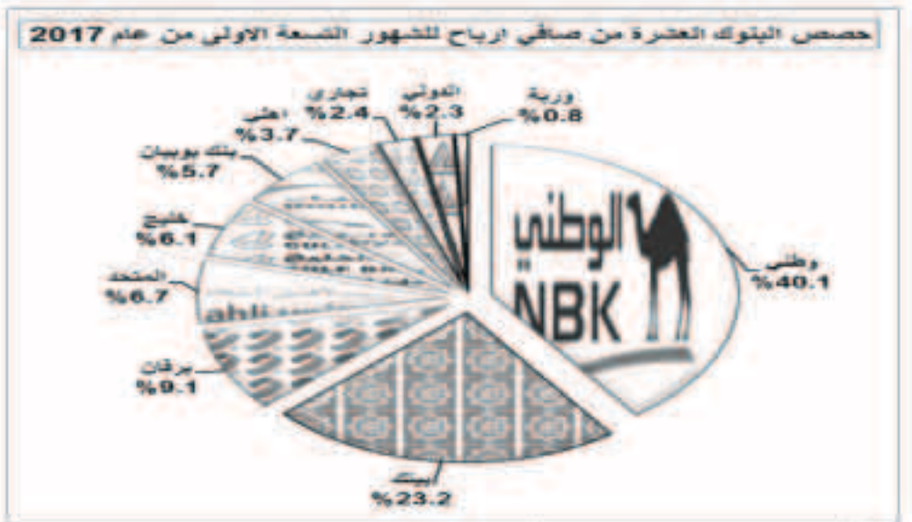

رسم بياني توضيحي لحصص البنوك من الأرباح

تطور أداء مؤشرات البورصة خلال العام

القيمة الرأسمالية لمجموع الشركات المدرجة بالبورصة خلال العام 27.5 مليار دينار

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أن خلاصة الأحداث في 2017، خليط، بعضها إيجابي، والبعض الآخر سلبي، على الصعيد الإيجابي، ارتفعت أسعار النفط ما بين إغلاق نهاية 2016 ونهاية 2017 من نحو 51.9 دولار للبرميل إلى نحو 63 دولار أي بنسبة ارتفاع بنحو 21.4% لبرميل النفط الكويتي. ومعه انخفض عجز الموازنة العامة من نحو 4.6 مليار دينار كويتي، وهو عجز فعلي من الحساب الختامي للسنة المالية 2016/2017، إلى عجز متوقع للسنة المالية 2017/2018 يتراوح ما بين 3-4 مليار دينار كويتي، وهو تطور يخفف من مستوى تسييل الإحتياطيات المالية ويخفف من اللجوء إلى الإقتراض، وكلاهما ضار. وحققت بورصة الكويت ثاني أفضل أداء في إقليم الخليج بمكاسب بحدود 5.6% ضمن بورصات إقليم الخليج السبعة، وكانت الأفضل أداء حتى نهاية شهر أكتوبر، ورشحت للإرتقاء إلى مصاف الأسواق الناشئة، وتنوي إعادة جوهرية لتنظيمها ونظامها، ورغم ذلك فقدت الكثير من مستوى السيولة في آخر شهرين من العام الجاري.

على الصعيد السلبي، من المقدر تعميق الإقتصاد المحلي لنموه الحقيقي السالب، من نحو 0.1%- في تقرير صندوق النقد الدولي لشهر أبريل الفائت، إلى نحو 2.1%- في تقرير الصندوق لشهر أكتوبر الفائت. وتعميق مستوى الإنكماش سببه إنتقال الأحداث الجيوسياسية إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في شهر يونيو الفائت، وحالة عدم الإستقرار السياسي المحلي، والإنكماش تحقق رغم الارتفاع الكبير لأسعار النفط وزيادة النفقات العامة بنحو 5.3%. وحققت الكويت في عام 2016 أول عجز في حسابها الجاري، أي في صافي تعاملاتها مع العالم الخارجي، منذ ربع قرن، وهو حصيلة ضعف حالة الاستقرار الإقليمي والداخلي، متزامنا مع ضعف سوق النفط. ولم يتبع بنك الكويت المركزي حركة أسعار الفائدة الصاعدة على الدولار الأمريكي في حالتين من ثلاث حالات زيادة في العام الجاري بسبب تزايد قلقه على النمو، وذلك ببقي تكلفة الائتمان هابطة لعلها تساعد في دعم إنتعاش متوقع في عام 2018.

وتشكلت في شهر ديسمبر في الكويت الحكومة السابعة في ست سنوات، ومن الجرد لأهم المؤشرات المذكورة عالية، تميل الحصيلة إلى الجانب السلبي. فالكويت في عام 2017 حققت الإنكماش الأعلى في محيطها الخليجي رغم أنها ليست طرف مباشر في خلافاتهم، ورغم أنها ثالث أفضل دولة من زاوية وضعها المالي. ولكن، معظم نفقاتها العامة جارية، لا يحكمها معيار أو هدف، لذلك لا تفرز مضاعفاته المحلية مردودا إيجابيا. والواقع أنه مردود سلبي في معظمه بسبب تقويضه لتنافسية الاقتصاد. ويعزز في غلبة السلبية، تخلف الكويت في مؤشرات مدركات الفساد وصعوبة بيئة الأعمال والتنافسية ورداءة مستوى التعليم رغم ارتفاع تكلفته، إضافة إلى البيروقراطية الحكومية المعطلة. والحكم على أداء الإدارة العامة الجديدة القديمة، يبدأ من مؤشرات بيانها وعملها الأولي، وما إذا كانت تدرك وتملك رؤية للتعامل مع إختلال التوازن بين موارد الكويت وأداء اقتصادها، فالموارد كافية، ولكنها تتآكل بمرور الزمن، وأداء الاقتصاد سلبي وغير مستدام.

النفط والمالية العامة - ديسمبر 2017

بانتهاء شهر ديسمبر 2017، انتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2018/2017، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لما مضى من السنة المالية الحالية نحو 51.5 دولار أمريكي، ولشهر ديسمبر، معظمه، نحو 60.6 دولار أمريكي للبرميل، أي مرتفعا بما قيمته 1.2 دولار أمريكي للبرميل، وما نسبته نحو 2% عن معدل شهر نوفمبر البالغ نحو 59.4 دولار أمريكي للبرميل، وهو أعلى بنحو 15.6 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 34.7%، عن السعر الإفتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولار أمريكي للبرميل، وأيضا أعلى بنحو 9.1 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية، وكانت الستة المالية الفائتة 2017/2016، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 44.7 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لما مضى من السنة المالية الحالية أعلى بنحو 15.2% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 19.5- دولار أمريكي للبرميل عن سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 71 دولار أمريكي وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

وطبقا للأرقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة -نوفمبر 2017/-2018 الصادر عن وزارة المالية، بلغت الإيرادات النفطية الفعلية، حتى نهاية شهر نوفمبر الفائت، نحو 8.927 مليار دينار كويتي، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر ديسمبر، بما قيمته نحو 1.4 مليار دينار كويتي، وعليه، فقد تبلغ جملة الإيرادات النفطية، لمجمل السنة المالية، نحو 14 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.3 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة والبالغة نحو 11.7 مليار دينار كويتي، وتم تحصيل ما قيمته نحو 904.6 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال نفس الفترة، وقد تبلغ لمجمل السنة المالية، نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وعليه، قد تبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية نحو 15.3 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم، باعتمادات المصروفات البالغة نحو 19.9 مليار دينار كويتي، فمن المتوقع أن تحقق الموازنة العامة للسنة المالية 2018/2017 عجزا افتراضيا قيمته نحو 4.6 مليار دينار كويتي. وإذا افترضنا توفيرا في جملة المصروفات بحدود 6.3% أسوة بالسنة المالية الفائتة، سوف تنخفض المصروفات الفعلية إلى نحو 18.6 مليار دينار كويتي، وهو مجرد تقدير، حينها سوف تسجل الموازنة العامة عجزا تراوح قيمته ما بين 3 إلى 4 مليار دينار كويتي، وقد يصبح أقل إن تماسكت أسعار النفط لما تبقى من السنة المالية الحالية عند مستواها الحالي المرتفع.

الأداء المجمع لقطاع البنوك - 30 سبتمبر 2017

حقق قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، نموا ملحوظا في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، إذ بلغت أرباح الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 595.1 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 40.9 مليون دينار كويتي، أو بنحو 7.4%، مقارنة بنحو 554.2 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وهو نمو ملحوظ، ليس لأنه كبير، وإنما لأنه جاء رغم كل العوامل المعاكسة، مثل النمو الكبير السالب للاقتصاد بنحو 2.1%-، والعنف الجيوسياسي، وحالة عدم الإستقرار السياسي المحلي بتشكيل 7 حكومات و5 مجالس أمة في 6 سنوات، وانخفاض معدلات نمو الإئتمان، وجاءت معظم مصادر النمو من النشاط التشغيلي. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات بنحو 164.8 مليون دينار كويتي، أو بنحو 6.6%، وصولا إلى نحو 2.666 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.501 مليار دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، وانعكس الأثر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك. أما أرباح الربع الثالث من العام الحالي، البالغة نحو 207.2 مليون دينار كويتي، فقد ارتفعت بنحو 5.1% عن أرباح الربع الثالث من عام 2016، البالغة نحو 197.1 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 7.9% عن أرباح الربع الثاني من العام الحالي، التي بلغت نحو 192 مليون دينار كويتي، وارتفعت أيضا بنحو 5.7% عن أرباح الربع الأول.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حجز المخصصات في مقابل القروض غير المنتظمة، فبلغ إجمالي المخصصات التي إحتجزتها في الأشهر التسعة الأولى نحو 514.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 405.5 مليون دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، أي ارتفعت بنحو 26.9%، ورغم أن ارتفاع إجمالي المخصصات قد يؤثر سلبا على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطا مستحق في بيئة تشغيل فيها الكثير من العوامل المعاكسة.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 364.9 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 61.3% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 4.9% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 230.2 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 38.7% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 11.6% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام إستمر ينمو بمعدلات أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبا على أساس سنوي، نحو 16.3 مرة، مقارنة بنحو 13.7 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1.05%، مقارنة بنحو 1.01%، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.3%، مقارنة بنحو 8% للفترة نفسها من العام السابق.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى مستوى من الأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 238.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 40 فلسا كويتيا)، أو نحو 40.1% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 8.7%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2016، وذلك لارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى مستوى من الأرباح بنحو 137.9 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 24.3 فلسا)، أو نحو 23.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 12%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. وحقق «بنك وربة» أعلى معدل نمو في الأرباح وبنحو 441.8%، إذ بلغت أرباحه نحو 4.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 877 ألف دينار كويتي، نتيجة ارتفاع المحفظة التمويلية بنحو 80.2% مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، إضافة إلى ارتفاع إيرادات الاستثمار وصافي إيرادات الأتعاب والعمولات. بينما حقق «البنك التجاري الكويتي» أرباح بلغت نحو 14.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 27.5 مليون دينار كويتي، أي متراجعا بنحو 47.5%، نتيجة ارتفاع المخصصات بنحو 14.1% عن الأشهر التسعة الأولى من العام 2016، وهي أعلى مخصصات يحجزها البنك منذ عام 2013. وحقق «بنك الكويت الدولي» ثباتا في مستوى أرباحه البالغة نحو 13.46 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 13.47 مليون دينار كويتي.

أداء بورصة الكويت 2017

في أعقاب أداء ضعيف لمعظم حقبة ما بعد أزمة العالم المالية، بدأت البورصة عام 2017 بنشاط غير مسبوق، حين بلغ في معدل قيمة التداول اليومي في شهر يناير نحو 53.9 مليون دينار كويتي ارتفاعا من مستوى 16.1 مليون دينار كويتي لشهر ديسمبر 2016. ولكنه نشاط لم يدم طويلا بعد انحراف سيولة السوق نحو المضاربة الضارة، ففي شهر فبراير، حظيت 15 شركة لا تتعدى قيمتها السوقية 1.7% من قيمة الشركات المدرجة على 21.2% من سيولة البورصة، وحظيت في شهر مارس على 26.7% من سيولة البورصة، ومعها ارتفعت المخاطر، وبدأت سيولة البورصة بالهبوط حتى بلغت قيمة معدل التداول اليومي في شهر يوليو نحو 13.7 مليون دينار كويتي.

وقامت إدارة البورصة بإجراءين صحيحين خلال العام، الأول كان نقل 11 شركة صغيرة غير سائلة إلى السوق الموازي، وتم دعم الإجراء بالسماح بانسحاب 16 شركة أخرى في الإدراج، وعليه انخفض جانب المعروض من الأسهم بانخفاض عدد الشركات المدرجة بالسوق الرئيسي من 184 شركة إلى 157 شركة. والإجراء الثاني كان تطوير كل عمل البورصة لترتقي إلى متطلبات الترقية لوكالة «فوتسي راسل» FTSE-Russell- لترشح إلى الترقية إلى مصاف البورصات الناشئة، وأدى خفض المعروض مع تحسن نوعية الشركات المدرجة، وترشيح البورصة للترقية، إلى تحسن مستوى سيولتها في شهري أغسطس وسبتمبر، لتعكس اتجاهها الهبوطي إلى الصعود، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي 14.6 مليون دينار كويتي و25.1 مليون دينار كويتي للشهرين على التوالي. وعندما تم الإعلان رسميا عن ترقية البورصة في آخر شهر سبتمبر، بدأ النشاط في الإنحسار كما هي العادة بإستباق النشاط لواقعة التحقق، ثم جاءت أحداث نوفمبر بإستقالة الحريري وبما عرف بالحرب على الفساد في السعودية، ثم عدم نجاح مؤتمر قمة الخليج في بدايات شهر ديسمبر، ليعزز الإتجاه الهبوطي للسيولة حتى نهاية العام.

وعليه، كانت نتيجة أداء المؤشرات الرئيسية للبورصة مقارنة مع مستوياتها في عام 2016، إرتفاع المؤشر السعري بنحو 11.5%، وصولا إلى نحو 6,408 نقطة بعد أن كان 5,748.1 نقطة، وارتفاع المؤشر الوزني للبورصة بنحو 5.6%، وصولا إلى نحو 401.4 نقطة بعد أن كان 380.1 نقطة، وارتفاع مؤشر الكويت 15 بنحو 3.4%، وصولا إلى نحو 914.9 نقطة مقارنة بنحو 885 نقطة.

والتطور الإيجابي الأهم، كان إرتفاع سيولة البورصة في عام 2017 بنحو 98.7% مقارنة بمستوى سيولة عام 2016، فالمعدل اليومي لقيمة تداولاتها بلغ نحو 22.9 مليون دينار كويتي مقابل نحو 11.6 مليون دينار كويتي لمعدل عام 2016، ولكن، ظل نصف الشركات المدرجة (شاملة الشركات المنسحبة من البورصة والشركات التي تم نقلها من السوق الرسمي إلى الموازي خلال عام 2017)، حصلت على 3.7% فقط من تلك السيولة. وحتى الشركات السائلة نسبيا، لم يكن توزيع السيولة بينها عادلا، إذ حصلت 15 شركة فقط من قيمة السوقية تبلغ 4.2% فقط من قيمة البورصة على نحو 19.4% من السيولة.

وبلغت القيمة الرأسمالية للسوق في نهاية العام، لمجموع الشركات المدرجة 157- شركة-، نحو 27.5 مليار دينار كويتي، وعند مقارنة قيمتها مع نهاية عام 2016 نلاحظ أنها حققت ارتفاعا بلغ نحو 1.7 مليار دينار كويتي، أو نحو 6.7%. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها، 84 شركة من أصل 157، في حين سجلت 72 شركة انخفاضات متباينة، بينما لم تتغير قيمة شركة واحدة فقط. وجاء أكبر ارتفاع من نصيب قطاع البنوك بنحو 1.5 مليار دينار كويتي، تلاه قطاع الصناعة بارتفاع بنحو 639.5 مليون دينار كويتي، بينما حققت قيمة قطاع السلع الإستهلاكية انخفاضا بنحو 648.5 مليون دينار كويتي، وعلى مستوى الشركات المدرجة، حقق «بنك الكويت الوطني» أعلى ارتفاع في القيمة الرأسمالية بنحو 644.7 مليون دينار كويتي مقارنة بقيمته في بداية العام، تلاه «بيت التمويل الكويتي» بارتفاع 490.6 مليون دينار كويتي، ثم شركة «أجيليتي» بنحو 317.7 مليون دينار كويتي. ولازال قطاع البنوك هو القطاع المهيمن في مساهمته في قيمة شركات البورصة وبنحو 50.7%. (نصفها لمصرفين هما «بنك الكويت الوطني» و«بيت التمويل الكويتي»)، بينما ساهم قطاع الصناعة ثاني أكبر المساهمين بنحو 11.9% من قيمة البورصة. ورغم حيازة القطاعين على نحو 62.7% من القيمة الرأسمالية للبورصة، إلا أن نصيبهما من سيولتها، أي قيمة تداولاتها بلغ نحو 41.6%. وحصد قطاع الإتصالات بمساهمته البالغة 10.4% من القيمة الرأسمالية للبورصة، 11.7% من سيولتها.

ولو قبلنا بربحية الشهور التسعة الأولى من عام 2017 مؤشرا على ربحية العام بكامله، نلاحظ ارتفاعا بمستوى الربحية بحدود 15.8%، ببلوغها نحو 1.517 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.310 مليار دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2016. وبلغ عدد الشركات الرابحة والمشتركة، بين العامين، 118 شركة من أصل 150 شركة أعلنت بياناتها المالية، وحققت الشركات الرابحة نحو 1.559 مليار دينار كويتي، خصم منها 42.5 مليون دينار كويتي مثلت نصيب 33 شركة حققت خسائر.

وساهم قطاع البنوك بنحو 48.1% من أرباح البورصة، وتلاه قطاع الخدمات المالية بنحو 12.2% من الأرباح، وشاركت 8 قطاعات من أصل 12 قطاعا ناشطا بالباقي أو 39.1% من تلك الأرباح، بينما حققت 4 قطاعات خسائر مطلقة. وعلى مستوى الشركات، كان أكبر المساهمين في أرباح البورصة «بنك الكويت الوطني» الذي حقق أرباحا مطلقة بنحو 238.4 مليون دينار كويتي، تلاه «البنك الأهلي المتحد البحريني» بنحو 142.3 مليون دينار كويتي، بينما حققت شركة «الإثمار القابضة» خسائر هي الأعلى بنحو 8.2 مليون دينار كويتي. وتلاها شركة «بيت الطاقة القابضة» بنحو 3.9 مليون دينار كويتي.

وعند تحليل مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة، طبقا لمستويات الأرباح لغاية نهاية 30 سبتمبر، محسوبة على أساس سنوي، ومقارنتها مع نهاية عام 2016، وفقا للجدول المرفق، نلاحظ أن مؤشر مضاعف السعر إلى الربحية للسوق (P/E) تراجع -أي تحسن- إلى نحو 13.4 مرة، مقارنة بنحو 15.5 مرة. وارتفع مؤشر السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) إلى نحو 1.01 ضعف مقارنة بنحو 0.96 ضعف، وارتفع العائد على حقوق المساهمين (ROE)، إلى نحو 7.5% مقارنة بنحو 6.2%، ومعه ارتفع العائد على إجمالي الأصول (ROA)، إلى نحو 1.6% مقارنة بنحو 1.4%.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي مختلطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 387 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 1.0 نقطة، ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع بنحو 24 نقطة، أي ما يعادل 6.6% عن إقفال نهاية عام 2016.

	اسم الشركة	يوم الخميس 2017/12/28	يوم الخميس 2017/12/21	الفرق %	إقفال 2016	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	429.7	429.1	0.1	362.9	18.4
2	بنك الخليج	193.4	193.4	0.0	195.0	(0.8)
3	البنك التجاري الكويتي	375.3	375.3	0.0	349.7	7.3
4	البنك الأهلي الكويتي	189.9	196.2	(3.2)	196.4	(3.3)
5	بنك الكويت الدولي	240.7	237.6	1.3	214.7	12.1
6	بنك الأهلي المتحد	331.9	331.9	0.0	361.0	(8.1)
7	البنك برقان	299.9	296.9	1.0	283.4	5.8
8	بيت التمويل الكويتي	1,401.1	1,417.3	(1.1)	1,172.1	19.5
	قطاع البنوك	430.2	431.4	(0.3)	378.3	13.7
9	الشهادات العقارية	122.7	122.7	0.0	112.6	9.0
10	الاستثمارات المالية	234.2	229.4	2.1	251.3	(6.8)
11	الاستثمارات الوطنية	125.3	124.6	1.0	119.5	3.2
12	مشاريع الكويت القابضة	746.5	652.9	14.3	1,114.2	(33.0)
13	السجل للتجارة والاستثمار	44.4	44.6	(0.4)	52.6	(15.6)
	قطاع الاستثمار	240.8	222.2	8.4	311.7	(22.7)
14	الكويت للتأمين	60.6	61.5	(1.5)	61.7	(1.8)
15	الخليج للتأمين	469.9	396.9	18.4	382.1	23.0
16	الأهلية للتأمين	174.6	154.0	13.4	170.9	2.2
17	وربة للتأمين	52.8	49.3	7.1	83.6	(36.8)
	قطاع التأمين	158.1	140.7	12.4	145.0	9.0
18	عقارات الكويت	92.1	91.8	0.3	100.1	(8.0)
19	العقارات المتحدة	163.2	147.9	10.3	191.7	(14.9)
20	الوطنية العقارية	282.1	284.4	(0.8)	238.5	18.3
21	المباني الحديثة العقارية	1,429.4	1,413.2	1.1	1,435.4	(0.3)
	قطاع العقار	198.5	195.0	1.7	195.8	1.3
22	مجموعة الصناعات الوطنية	134.0	134.9	(0.7)	109.0	22.9
23	أعمار الكويت	708.5	714.6	(0.9)	818.1	14.6
24	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	167.5	169.5	(1.2)	149.9	11.7
	قطاع الصناعة	198.1	199.6	(0.8)	172.4	14.9
25	الميناء الكويتية	816.0	866.3	(5.8)	778.4	4.8
26	المعادن الصخرية	3,112.5	3,128.0	(0.5)	2,406.1	29.4
27	شركة برقان	616.0	622.3	(1.0)	541.1	13.8
28	شركة مرابع الكويت	11.3	11.2	0.9	11.1	1.8
	قطاع الخدمات	991.1	1,002.4	(1.1)	822.1	20.6
29	نقل ومصارة الشويخ	190.8	190.8	0.0	178.3	7.0
30	شركة الصفاة العالمية	70.1	71.7	(2.2)	89.0	(21.2)
31	الشركة الأهلية للأسمنت	1,095.7	1,095.7	0.0	2,561.9	(57.2)
	قطاع الأهلية	421.4	421.6	(0.0)	867.2	(52.5)
32	الشركة للإنشاء والتنمية الصناعية	375.0	341.6	9.8	358.3	4.7
33	أعمار الخليج	322.6	302.8	6.5	302.4	6.7
34	المستثمرون القابضون	388.6	388.6	0.0	361.8	6.7
	الشركات غير الكويتية	230.2	222.4	3.5	222.6	3.4
	المؤشر العام	387.0	386.0	0.3	363.0	6.6

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع